مثل قولهم: إن جزء الكلمة لا يعمل فيها [1]، ومثل قولهم إن الإعراب حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه [2].

وكذلك: احتجاج الرضيّ على صحة حد الإعراب بأنّه ما اختلف آخر المعرب به وعدم فساد هذا الحدّ بكسر آخر الاسم أو فتحه عند دخول ياء الإضافة وياء النسبة أو تاء التأنيث عليه [3].

ونحن نزعم أن الانطلاق من هذه الثنائية المفهومية يمكن أن يوضح مجالات الدراسة النحوية عند القدماء ويعين على تأويل ما قد يشكل من مصطلحاتهم التي كثيرا ما تستعمل بأكثر من مضمون حسب السياق. وذلك كاستعمال مصطلح نحو عند ابن جني الذي يطلقه تارة لتعيين مجمل الدراسة النحوية دون تفصيل لمباحثها كما نلفي ذلك في الخصائص [4] وتارة يستعمله بمعنى

---

1 ابن الانباري: الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة عدد 74: القول في رفع الفعل المضارع ج 2 ص 554.

2 أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص 73.

3 الاستراباذي شرح الكافية ج 1 ص 58: "وذلك لأنه قال: الإعراب ما اختلف آخر المعرب به، والمعرب كما ذكرنا هو المركّب مع عامله، ولا يدخل العامل في المضاف إلى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء إلا بعد الأحرف المذكورة بها لأنّك أخبرت مثلا في قولك: جاءني مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم تثنيه وكذا البواقي، فقبل لحاق هذه الأحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الأحرف".

ويتضح مدلول هذا الشاهد أكثر بالرجوع إلى الفقرة 4.5. من هذا القسم عند ترجمة التصريف والنحو حسب هرمية الجملة.

4 ابن جني، الخصائص ج 1 ص 35: باب القول على النحو.

"هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والكسير والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة.."